Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (6), Issue (21): 30 Aug 2022
P: 145 - 157
ISSN: 2522- 3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (6)، العدد (21): 30 أغسطس 2022م
ص: 145 - 157

The impact of financial analysis on investment decisions in banks
(A field study on the branches of banks operating in the northern state – Dongola)

Derar Abdel- Mukrim Hassan Awad- Allah
Muawiya Yahya Haj Al- Amin
College of Administrative Sciences || University of Dongola || Sudan

Abstract: The problem with research on the impact of the use of credit analysis on the decision to invest in banks and to identify deficiencies that lead to the emergence of the problem of debt and defaulted credit facilities. The most important objectives of the study illustrate the possibility of relying on financial hub in the process of decision Atkhaz. Researcher used the Alastbaty and inductive, historical and descriptive analytical approach.

The study was able to verify the validity of the hypotheses and draw a number of results, which are summarized as follows: The management of banks, Northern State- Dongola based on the audited financial statements after the attached report of the auditor's decision to grant credit. The study concluded by a number of recommendations including: is essential for the management of banks, Northern State- Dongola increasing concern for the claim were made by the financial position of the establishments that apply for credit.

Keywords: Financial analysis, Financial ratios, Credit, Real Investment, Investment decision.

أثر التحليل المالي على قرارات الاستثمار في البنوك
(دراسة ميدانية على فروع المصارف العاملة بالولاية الشمالية- دنقلا)

درار عبد المكرم حسن عوض الله
معاوية يحيى حاج الأمين
كلية العلوم الإدارية || جامعة دنقلا || السودان

المستخلص: تمثلت مشكلة البحث في أثر استخدام التحليل الائتماني على قرار الاستثمار في البنوك والتعرف على اوجه القصور التي تؤدى إلى ظهور مشكلة الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة. وتمثلت أهم أهداف الدراسة توضيح مدى إمكانية الاعتماد على المركز المالي في عملية اتخاذ القرار. استخدم الباحثان المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي والمنهج التحليلي الوصفي. استطاعت الدراسة إثبات صحة الفرضيات وتوصلت إلى عدد من النتائج تلخصت أهمها في الآتي: أن إدارة البنوك بالولاية الشمالية- دنقلا تعتمد على القوائم المالية المدققة بعد إرفاقها بتقرير مدقق الحسابات بغرض اتخاذ منح الائتمان. عليه وقد اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: لا بد لإدارة البنوك الولاية الشمالية – دنقلا- زيادة الحرص على المطالبة ببيانات المركز المالي للمنشآت التي تتقدم بطلب الائتمان.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، النسب المالية، الائتمان، الاستثمار الحقيقي، القرار الاستثماري.

المقدمة.

أصبحت الحاجة للأموال والاستثمارات بصفة عامة من أهم شواغل العقل الاقتصادي وندرة الموارد الاقتصادية جعلت كثير من المشروعات الاستثمارية تفشل في تحقيق أهدافها المالية والائتمانية ولهذا فإن القروض الممنوحة من بيوتات التمويل والبنوك أصبحت هي أهم المقومات الرئيسية التي يعتمد عليها طالب التمويل لأي مشروع استثماري أو أي جهة سواء كانت حكومية أو غير حكومية تعمل في مجال السلع أو الخدمات.

نسبة لكثرة الإقبال على القروض وزيادة أهميته أصبحت هناك حاجة ماسة لمعرفة المركز المالي للمتقدمين لطلب القروض وهو بدوره ضمان لسداد تلك القروض مستقبلاً ولهذا أصبحت الإدارة المالية مشغولة بمعرفة الطرق والاساليب الرياضية والاحصائية التي تمكنها من قراءة هذه الاحداث واتخاذ القرار السليم في منح الائتمان أو عدم منحه. لهذا زاد ذلك من حاجة أطراف مختلفة ترغب في الاستثمار ولكن يعوزها ضعف التمويل.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن التحليل الائتماني لا يحظى بالاهتمام الكافي حتى الآن حيث إن الاجراءات والدراسات التي تجريها المصارف والتي تسبق عملية منح الائتمان غير كافيه. ومن الأهمية بمكان التعرف على أوجه القصور التي تؤدي إلى ظهور مشكلة الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة وذلك للوقاية من أخطار الديون المتعثرة.

فرضية الدراسة:

هنالك علاقة إحصائية بين بيانات المركز المالي واتخاذ قرار منح الائتمان

هدف الدراسة:

1- تحقيق التوازن بين الارباح والمخاطر.
2- توضيح مدى إمكانية الاعتماد على المركز المالي في عملية اتخاذ القرار.
3- مدى فعالية التخطيط المالي لمعرفة متطلبات المشروع.

أهمية الدراسة:

تتمثل اهمية الدراسة في أهمية التحليل الائتماني في الوقت الحالي وذلك باعتباره أداة هامه لتخفيض الخسائر التي يتحملها المصرف بسبب التسهيلات المتعثرة. من هنا فإنه من الأهمية بمكان إجراء دراسة تهدف إلى شرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وتبيان تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: فروع البنوك العاملة بمحلية دنقلا – الولاية الشمالية
- الحدود الزمانية: 2020م

مصطلحات الدراسة:

- **تعريف التحليل المالي**: ينظر اليه أنه: "اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي وتساهم في تحديد أهمية خواص الانشطة التشغيلية والمالية للمشروع من خلال معلومات تستخرج

من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك كي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرار" (محمد مطر، 1999، ص3).

- كما يمكن تعريفه بأنه "عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسه ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفى تقييم اداء المؤسسات التجارية والمالية في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل" (مفلح عقل، 1988، ص80).

2- الإطار النظري والدراسات السابقة.

أولاً- الإطار النظري (أهمية التحليل المالي وأدواته).

أهمية التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي من أهم وأفضل الأدوات التي تمكن من الحكم على مدى نجاح أو فشل الخطط والقرارات الائتمانية وهو في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباطات فيما بينها وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكميات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية البيعية والإنتاجية التي يعمل المشروع في إطارها ويمكن من وضع تخطيط علمي للنواحي المالية في المشروع، إذ يهتم بجمع المعلومات المالية وتصنيفها وقياسها خاصة المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية التي تنشرها المنشأة فالمعلومات المنشورة تكون عادة في صورة مجملة ومطلقة ولكنها تصبح ذات معنى أكبر إذا صنفت ورتبت بشكل يبرز الاهمية النسبية لبنودها المتنوعة ويبرز اتجاهات السياسة المالية المتبعة فهذه المعلومات يمكن استقراؤها والاستنتاج منها إذا ما تم إيجاد علاقات مناسبة بين البنود المختلفة التي تتألف منها ومن عملية الترتيب والتصنيف وإيجاد العلاقة في حد ذاتها للاستدلال على مواطن الضعف وتحديدها تحديداً دقيقاً ومعرفة أسبابها واتخاذ القرار المناسب لعلاجها (عاطف وليم أندراوس، 2006م، ص57).

أساليب (أدوات) التحليل المالي:

يقصد بأساليب أو أدوات التحليل المالي: أنها مجموعة من الوسائل والطرق الفنية والاساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المنشأة ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية التي تمكنه من اجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية لتقييمه (منير محمد وآخرون، 2005م، ص39). ويمكن تقسيم التحليل المالي تبعاً للأسلوب المستخدم إلى الآتي: (عبد العزيز عبد الرحيم، 2004م، ص148)

1- **التحليل باستخدام القوائم المالية ويعتمد على:**
   - أ- الدراسة المقارنة للقوائم المالية.
   - ب- تحليل حركة الأموال.
   - ج- التحليل باستخدام قائمة التدفق النقدي.
2- **التحليل باستخدام النسب المالية:**

يعتبر أحد الأساليب التي تساعد في تقييم القوائم المالية ويهدف إلى الاستفادة من البيانات الكثيرة الواردة بالقوائم المالية للمنشأة بهدف الحصول على المعلومات التي تهم الأطراف المعنية بالمشروع (الادارة – الملاك – الدائنون) التي تساعدهم في صياغة قراراتهم ويستند على مجموعة من العلاقات المنطقية بين البنود المختلفة للقوائم المالية (محمد صالح حناوي، 1998م، ص59). ويعبر عن علاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية

تزود الأطراف المعنية بالمنشأة بمعلومات محدده تساعدهم على تقييم ظروف المنشأة بشكل أفضل بمقارنة المعلومات التي يحصلون عليها في تحليل المعلومات بشكل منفصل (عاطف وليم أندراوس، 2006م، ص59). يمكن استعمال التحليل المالي للأغراض الآتية (ماهر الامين، ايمان انجرو، عبد العزيز الدغيم، 2006م، ص15):

1- التحليل الائتماني.
2- التحليل الاستشاري.
3- تحليل الاندماج والشراء.
4- التخطيط المالي.
5- الرقابة المالية.
6- تحليل تقييم الأداء.

مفهوم وأسس منح الائتمان.

تعريف الائتمان:

أن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الاقتراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهله من الوقت يلتزم عند انتهائها بدفع قيمة الدين فهو صيغه تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها (أحمد زكريا السيد، موسوعة ويكبيديا، 2011م). كما يمكن تعريف وظيفة الائتمان أو الاقراض بانها إمداد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الاموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة أو على اقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون خسائر (أحمد صلاح عطية، 2001م، ص160).

أسس منح الائتمان:

يتركز التطبيق العلمي لمنح القروض من قبل البنوك التجارية على ثلاثة مبادئ أساسية: (أحمد صلاح عطية، 2001م، ص163)

1- الأمان

يعني ضرورة توافر بعض الشروط في المقترض تكفل له المقدرة على سداد القرض وأعبائه في مواعيد استحقاقها دون تأخر وهو ما يعنى في مجمل الأمر توافر (الأمان) للقروض.

2- السيولة

يقصد بسيولة القرض إمكانية تحويله إلى نقد في تاريخ الاستحقاق وقد تطورت فكرت السيولة في العصر الحديث لترتبط بالسيولة الذاتية للقرض، وهو ما دعا إلى ضرورة اهتمام البنوك التجارية بدارسة وبحث الغرض المطلوب من أجله القرض، وهل هو مؤقت أم دائم، ومدى توافر الإيراد الكافي للسداد منه في تاريخ الاستحقاق، كما ينصب الاهتمام أيضاً على دراسة رأس المال العامل للمنشأة ودرجة كفايته لمواجهة احتياجات المنشأة، وكذا العناصر التي يتكون منها تأثيرها على سلامة ديون المنشأة ومرونتها.

3- الربحية

يسعى البنك التجاري من خلال وظيفة منح الائتمان إلى تحقيق أرباح من خلال العائد الذى يحققه من القروض بعد تغطية تكلفة الأموال التي يقترضها ومصروفاته العمومية والادارية المختلفة. ويرتبط سعر الفائدة على القرض عموماً بمتغيرين أساسيين هما:

أ- درجة سيولة القرض.

ب- مدة القرض.

مفهوم وأنواع الاستثمار

تعريف الاستثمار:

يعرف بأنه " مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى راس المال الأجنبي من خلال امتلاك الاموال التي تولد العوائد نتيجة تضحية الفرد لمنفعة مالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية (صيام، 1997م، ص19). كما يمكن تعريفه "الإضافات التي يجري ادخالها على رصيد الامة الرأسمالي من أبنية ومعدات وبضائع مكدسة خلال العام (ويلسون، وهاوس، 2001م، ص443).

أنواع الاستثمار:

قد تختلف أنواع الاستثمارات إلا أن الجوهر واحد ونستطيع التمييز بين نوعين اساسيين له وهما (السيد، 2005م، ص49):

اولاً: الاستثمار الحقيقي: الاستثمار الحقيقي أو الإنتاجي أو الاقتصادي أو التوظيف الذي يتضمن شراء وبيع أو استخدام الأصول الإنتاجية التي تعمل على زيادة السلع والخدمات بشكل فائض مما يزيد من الناتج القومي الاجمالي.

ثانياً: الاستثمار المالي: والاستثمار المالي أو الظاهري أو الإيرادي لا ينتج عنه زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات وانما يتم من خلاله نقل ملكية وسائل الإنتاج والاموال المستثمرة من مستثمر لآخر مما يعمل على تخفيف إيرادات ووفورات ماليه وعليه يجب التمييز بين الأصول الحقيقية والأصول المالية والأصول الحقيقية تلك التي تستعمل بشكل مباشر بإنتاج سلع استهلاكية أو رأسمالية فتزيد من جملة السلع والخدمات.

مفهوم وسمات القرار الاستثماري

تعريف اتخاذ القرار

"تعتبر عملية اتخاذ القرار فن وعلم في أن واحد، فهي فن لأن القرارات عادة ما تتخذ بناء على كل من البيانات الشخصية والموضوعية، إذ يجب على متخذ القرار أن يحدد الطريقة التي يتم بها دمج المدخلات المتنوعة منطقيا للقرار" (منصور الديومي، 2010م، ص43). "ويقصد بالقرار الاختيار الامثل من بين عدة بدائل بقصد تحقيق هدف أو مجموعة اهداف معينه". كما أن اتخاذ القرار هو عملية الاختيار بين مجموعه من البدائل لتحقيق هدف أو عدة اهداف (علي فهمي، 2004م، ص59). يعتبر من القرارات الأكثر أهمية وخطورة للمشروع الاستثماري وذلك لأنه يحتوى على ارتباط مالي كبير ولا يمكن الرجوع فيه إلا بخسارة كبيرة (Robert N.Anthony,1968,P629). وعرف بأنه القرار الذي ينضوي عليه تخصيص قدر معلوم من أموال المنشأة في الوقت الراهن على مدار فتره زمنية طويلة بهدف تحقيق ربح في المستقبل، وهو يكون عرضه لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد (Harold Bierman , 1975– p83).

سمات القرار الاستثماري:

تميزت القرارات الاستثمارية بخصائص وسمات وهي على النحو التالي (كمال حسن ابراهيم، 2003م، ص1):

1- الخصائص التي ترتبط بالبعد الزمنى.

2- الخصائص التي ترتبط بحالات الطبيعة.
3- الخصائص التي ترتبط بالهيكل التمويلي.

نبذة تعريفية بالبنوك العاملة بمحلية دنقلا- الولاية الشمالية

1- البنك الزراعي السوداني: يعتبر أول مصرف بمدينة دنقلا حيث تم افتتاحه عام 1959م باعتباره فرع متخصص يهدف إلى تمويل الزراعة بالمدينة والمشاريع الزراعية.
2- بنك النيلين: يعتبر اول فرع لبنك حكومي غير متخصص آنذاك حيث تم إنشاء الفرع عام 1972م. في العام 1993م تمت تسمية بنك النيلين بمجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية وذلك بعد دمجه مع البنك الصناعي
3- بنك التنمية التعاوني: أنشئ الفرع في عام 1984م أدخل الفرع نظام المصرف المتجول والتي شملت ريفي دنقلا مثل القلود والحفير وارقو وذلك لقلة المصارف في تلك الفترة.
4- بنك الخرطوم: تم إفتاح الفرع عام 1989م وذلك بعد اندماج بنك الخرطوم مع بنك الشعب التعاوني في عام 1983م.
5- البنك الإسلامي: تم إفتاح الفرع بهدف تنمية النظام المصرفي ومساعدة المواطنين في تطوير المنطقة اقتصاديا وذلك في عام1991م.
6- بنك الشمال الإسلامي: يعتبر فرع دنقلا من أوائل الفروع بالنسبة للبنك تم افتتاحه في عام 1992م بدأ بالنظام اليدوي حتى عام 1993م حيث تم إدخال النظام الآلي. تم تغير اسمه إلى مصرف البلد في 3/ أغسطس 2018م.
7- بنك البركة السوداني: افتتح الفرع في عام 1993م ظل كغيره يقدم خدمات للعملاء.
8- المزارع للاستثمار والتنمية الريفية، تم افتتاح فرع دنقلا في العام 1994م بهدف النهوض بالقطاع الزراعي.
9- بنك السودان المركزي: في العام 1997م تم إنشاء الفرع ليقوم بعملية الاشراف على جميع الفروع العاملة بمدينة دنقلا.
10- مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية: أن قيام البنك تم بموجب قانون خاص تمت إجازته في نوفمبر من العام 1995 مواكباً بذلك لسياسة تحرير الاقتصاد وفي العام 2000م تم افتتاح فرع دنقلا بغرض تنمية الوعي الادخاري وتجميع المدخرات واستثمارها في مجالات التنمية الاجتماعية.
11- بنك الأسرة: تم افتتاح فرع البنك بدنقلا في العام 2008م يقدم البنك جميع الخدمات المصرفية، ساهم البنك في عمليات التنمية من خلال تمويل مشاريع الخريجين وصغار المنتجين من خلال عملية التمويل الاصغر.

ثانياً- الدراسات السابقة

قام الباحثان باستعراض عدد من الدراسات السابقة التي تناولت جانب من موضوع الدراسة التي يقوم بها، وذلك على النحو التالي:

- **قدم أشرف خوفو (2002م)** دراسة بعنوان استخدام التحليل المالي لأسس القياس المحاسبي في القوائم المالية لتقويم الاداء بالقطاع المصرفي، تتضح طبيعة المشكلة في مدي إمكانية استخدام التحليل المالي في الحصول على مؤشرات وتقويم كفاءة أداء العمليات المالية بالمشروعات والتعرف على المخاطر المستقبلية التي تحيط بهذه المشروعات. وخلصت الدراسة إلى أن القوائم المالية المعدة وفقا لأسس القياس المحاسبي تعتبر المصدر الرئيسي للتحليل المالي في تقويم كفاءة الاداء تتحقق من خلال النمو الإيجابي للمؤشرات المرتبطة بكفاءة عمليات بنك البركة السوداني من خلال ما تم استخدامه من مؤشرات حديثة العهد كمؤشرات النمو، مؤشرات مكونات مصادر التمويل، ومؤشرات عمليات المشروع التشغيلية والاستثمارية.

يلاحظ الباحثان أن الدراسة ركزت على التحليل المالي وأسس القياس المحاسبي للقوائم المالية ومدى ارتباطه بالأداء المالي، في حين أن الدراسة الحالية تناولت التحليل المالي ومدى ارتباطه بالقرارات الاستثمارية وهذا ما تميزت به الدارسة.

- **أجرت مي مصطفي (2009م)** دراسة بعنوان أثر المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية في المصارف العاملة بالولاية الشمالية، تمثلت مشكلة الدراسة في قياس أثر المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية بالمصارف العاملة بالولاية الشمالية – دنقلا. وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها:

1- تستخدم إدارة المصارف العاملة بالولاية الشمالية – دنقلا المعلومات المحاسبية في قياس العائد من الاستثمار.
2- المعلومات المحاسبية التي توفرها المصارف بالولاية الشمالية – دنقلا تفي باحتياجات المستثمرين.

يلاحظ الباحثان أن الدراسة ركزت على تأثير المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية، بينما تناولت الدراسة الحالية التحليل المالي ومدى تأثيره على القرارات الاستثمارية وهذه ميزة الدراسة الحالية.

- **قام مبشر عثمان (2009م)** بإجراء دراسة بعنوان أثر استخدام أساليب التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار في القطاع المصرفي بالولاية الشمالية. تمثلت مشكلة الدراسة في أن التطبيق السليم لأساليب التحليل المالي يعطى صورة واضحة عن مستقبل المنشأة واتخاذ القرار السليم وبالتالي بناء الخطط والاستراتيجيات الصحيحة أما إذا كان هناك ضعف في تطبيق هذه الأدوات فإن صورة المستقبل تبدو غير واضحة وتبنى خطط على أسس وهمية يصعب تنفيذها ومراجعتها وبالتالي تفشل في تحقيق الأهداف المرجوة.

توصل الباحث إلى مجموعه من النتائج أهمها:

1- أن معظم المصارف بالولاية الشمالية لا تقوم بعملية التحليل المالي.
2- ليس هناك تدريب مستمر بأساليب التحليل المالي بمصارف الولاية الشمالية.

يلاحظ الباحثان أن الدراسة ركزت على مدى تأثير اساليب التحليل المالي على ترشيد القرارات الاستثمارية، بينما ركزت الدراسة الحالية علي التحليل المالي بصورة عامة ومدي تأثيره علي القرارات الاستثمارية وهذا ما تميزت به الدراسة.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

منهجية الدراسة.

اتبع الباحثان المناهج التالية:

المنهج التاريخي: لأغراض الدراسة النظرية.

المنهج الوصفي التحليلي: لأغراض الدراسة المداينة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع الموظفين بفروع البنوك العاملة بمحلية دنقلا – الولاية الشمالية وهم الاداريين ومساعدي الإدارة ورؤساء الأقسام والموظفين.

أما عينة الدراسة فهي عينة قصدية تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثان بتوزيع عدد (81) استبانة على المستهدفين، وقد استجاب (79) فرد حيث أعادوا الاستبانة بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي بنسبة (97.53%) من العدد المستهدف.

أداة الدراسة:

وقد اعتمد الباحثان علي الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة.

صدق أداة الدراسة

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة وصلاحية عباراتها من حيث الصياغة والوضوح تم عرضها على عدد من أصحاب الاختصاص في مجال مناهج البحث العلمي ومجال الدراسة، وبعد اعادة الاستبانة من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليها.

تحليل بيانات الدراسة

1- تحليل البيانات الشخصية:

تم سؤال المبحوثين عن الوظيفة، الدرجة الوظيفية، المؤهل التعليمي، الخبرة العملية. وجاءت إجاباتهم كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (1) التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين عن المتغيرات الشخصية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الوظيفة	مدير	4	%5.1
	نائب مدير	11	%13.9
	رئيس قسم	18	%22.8
	موظف	46	%58.2
	المجموع	79	%100.0
الدرجة الوظيفية	من الأولي – الثالثة	4	%5.1
	من الرابعة – السادسة	30	%38.0
	من السابعة – التاسعة	37	%46.8
	العاشرة فما فوق	6	%7.6
	Missing	2	%2.5
	المجموع	79	100.0%
المؤهل التعليمي	ثانوي	13	%16.5
	جامعي	52	%65.8
	فوق الجامعي	12	%15.2
	Missing	2	%2.5
	المجموع	78	%100.0
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	20	%25.3
	من 5 وأقل من 10 سنوات	14	%17.7
	من 10 وأقل من 15 سنة	11	%13.9
	من 15 سنة فأكثر	32	%40.6
	Missing	2	%2.5
	المجموع	78	100.0%

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان، 2020م

1- أن نسبة 58.2%من مجمل المبحوثين موظف. ونسبة 22.8% رئيس قسم. ونسبة 13.9%نائب مدير. ونسبة 5.1% مدير. يدلل هذا على أن الاستبيان قد غطى جميع المراكز الوظيفية، مما يزيد من الثقة في النتائج المتحصل عليها.

2- أن نسبة 46.8%من مجمل المبحوثين من الدرجة السابعة إلى التاسعة. ونسبة 38.0% من الدرجة الرابعة إلى السادسة. ونسبة 5.1% من الدرجة الأولى الثالثة. ونسبة 7.6%العاشرة فما فوق. ونسبة 2.5% لم يجب. يخلص الباحثان إلى أن نسبة (86.2%) من الدرجات الوظيفية العليا مما يزيد الثقة في النتائج التي تعطى مؤشراً.

3- أن نسبة65.8%يحملون المؤهل الجامعي. ونسبة 16.5% يحملون المؤهل الثانوي. ونسبة 15.2% يحملون المؤهل فوق الجامعي. ونسبة 2.5% لم يجب. يخلص الباحثان إلى أن الذين يحملون المؤهل الجامعي يمثلون أعلى النسب وهي نسبة (81.0%) مما يدل على أن المصارف تهتم بتوظيف أصحاب المؤهلات العلمية. ويدل على أن الذين قاموا بالإجابة على الاستبيان على درجة من العلم والمعرفة بمحتويات الاسئلة التي وجهت إليهم.

4- أن نسبة 40.6% من مجمل المبحوثين تقع سنوات خبرتهم في الفئة من 15سنة فأكثر. ونسبة25.3% تقع سنوات خبرتهم في الفئة أقل من 5سنوات. ونسبة 17.7% تقع سنوات خبرتهم في الفئة5 وأقل من 10 سنوات. ونسبة 13.9% تقع سنوات خبرتهم في الفئة من 10وأقل من 15 سنة. يخلص الباحثان أن نسبة40.6% من مجمل المبحوثين سنوات خبرتهم عالية أكثر من 15 سنة مما يدل على وجود خبرة تراكمية لدى المبحوثين تعضد من إجاباتهم على الاسئلة مما يكون لها الأثر الإيجابي على موضوع الدراسة.

4- عرض النتائج ومناقشتها.

جدول رقم (2) التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين عن عبارات الفرضية

العبارات		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	المجموع
1- يتم تقديم بيانات المركز المالي من المنشأة طالبة القرض	التكرار	16	6	2	3	27
	النسبة	23.2%	8.7%	2.9%	2.9%	37.7%
2- تتسم البيانات المقدمة من المنشأة طالبة القرض بأنها سليمة	التكرار	15	7	1	4	27
	النسبة	21.4%	10.0%	1.4%	5.7%	38.6%
3- يشترط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق الحسابات	التكرار	18	6	1	2	27
	النسبة	25.7%	8.6%	1.4%	2.9%	38.6%
4- يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بوضع العميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته	التكرار	14	9	1	2	27
	النسبة	20.3%	13.0%	1.4%	2.9%	39.1%
5- يراعى البنك بين التسهيلات الممنوحة للعملاء والضمانات المقدمة منهم	التكرار	15	9	0	3	27
	النسبة	21.4%	12.9%	0.0%	4.3%	38.6%
6- تتسم البيانات والمعلومات المتعلقة بالمقترض بالوضوح	التكرار	17	5	2	3	27
	النسبة	24.6%	7.2%	2.9%	0.0%	37.7%
7- يتم الاعتماد فقط على الضمان المقدم من المقترض	التكرار	11	4	3	1	27
	النسبة	15.7%	5.7%	4.3%	1.4%	38.6%

العبارات		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	المجموع
8- يقوم البنك بتحليل القدرة الإيرادية لطالب الائتمان	التكرار	15	8	1	2	27
	النسبة	21.4%	11.4%	1.4%	2.9%	38.6%
9- القدرة الإيرادية محدد رئيسي في قبول أو رفض منح الائتمان	التكرار	16	5	2	3	27
	النسبة	22.9%	7.1%	2.9%	4.3%	38.6%
10- يمنح الائتمان المصرفي وفقاً لتقارير الاستعلامات	التكرار	16	6	1	4	27
	النسبة	23.2%	8.7%	1.4%	5.8%	39.1%

يتضح من الجدول أعلاه:

1- أن نسبة 23.2% من مجمل المبحوثين يوافقون بشدة على أنه يتم تقديم بيانات المركز المالي من المنشأة طالبة الغرض. وأن نسبة 8.7% يوافقون وأن نسبة 2.9% لا يوافقون، ونسبة 2.9% هم في حياد.

2- أن نسبة 21.4%من مجمل المبحوثين يوافقون بشدة على أنه تتسم البيانات المالية المقدمة من المنشأة طالبة القرض بأنها سليمة. وأن نسبة 10.0% يوافقون، وأن نسبة 5.7% لا يوافقون، ونسبة 1.4% هم في حياد.

3- أن نسبة 27.5% من مجمل المبحوثين يوافقون بشدة على أنه يشترط أن تكون البيانات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق الحسابات. وأن نسبة 8.6% يوافقون، وأن نسبة 2.9% لا يوافقون، ونسبة 1.4% هم في حياد.

4- أن نسبة 20.3%من مجمل المبحوثين يوافقون بشدة على أنه يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بوضع العميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته. وأن نسبة 13.0% يوافقون، أن نسبة 2.9% لا يوافقون، ونسبة 1.4% محايد.

5- أن نسبة 21.9% من مجمل المبحوثين يوافقون بشدة على أنه يراعي البنك بين التسهيلات الممنوحة للعملاء والضمانات المقدمة منهم. وأن نسبة 12.9% يوافقون، وأن نسبة 4.3% لا يوافقون، ونسبة 0.0% هم في حياد.

6- أن نسبة24.6% من مجمل المبحوثين يوافقون بشدة على أنه تتسم البيانات والمعلومات المتعلقة بالمقترض بالوضوح. وأن نسبة 7.2% يوافقون، وأن نسبة 0.0% لا يوافقون، ونسبة 2.9% هم في حياد.

7- أن نسبة15.7% من مجمل المبحوثين يوافقون بشدة على أنه يتم الاعتماد فقط على الضمان المقدم من المقترض. وأن نسبة 5.7% يوافقون، وأن نسبة 1.4% لا يوافقون، ونسبة 4.3% هم في حياد.

8- أن نسبة21.4% من مجمل المبحوثين يوافقون بشدة على أنه يقوم البنك بتحليل القدرة الإيرادية لطالب الائتمان. وأن نسبة 11.4% يوافقون، وأن نسبة 2.9% لا يوافقون، ونسبة 1.4% هم في حياد.

9- نسبة22.9%من مجمل المبحوثين يوافقون بشدة على أن القدرة الإيرادية محدد رئيسي في قبول أو رفض منح الائتمان. وأن نسبة 7.1% يوافقون، وأن نسبة 4.3% لا يوافقون، ونسبة 2.9% هم في حياد.

10- أن نسبة23.2%من مجمل المبحوثين يوافقون بشدة على انه يمنح الائتمان المصرفي وفقا لتقارير الاستعلامات. وأن نسبة 8.7% يوافقون، وأن نسبة 5.8% لا يوافقون، ونسبة 1.4% هم في حياد.

يستعرض الباحثان فيما يلي علاقات فرضية الدراسة:

جدول رقم (3) علاقات فرضية الدراسة (Cross tabs):

م	العلاقة	قيمة مربع كآي	درجة الحرية	مستوي المعنوية	نتيجة العلاقة
1	العلاقة بين يتم تقديم بيانات المركز المالي من المنشأة طالبة الغرض ويعد قرار منح الائتمان بالمصرف صحيحا	6.656	9	0.673	لا توجد علاقة معنوية
2	العلاقة بين تتسم البيانات المقدمة من المنشأة طالبة القرض بأنها سليمة ويعد قرار منح الائتمان بالمصرف صحيح	19.926	9	0.018	توجد علاقة معنوية
3	العلاقة بين يشترط أن تكون المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق الحسابات ويعد قرار منح الائتمان بالمصرف صحيحا	26.981	9	0.001	توجد علاقة معنوية
4	العلاقة بين يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بوضع العميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته ويعد قرار الائتمان بالمصرف صحيحا	32.606	12	0.001	توجد علاقة معنوية
5	العلاقة بين يراعى البنك بين التسهيلات الممنوحة للعملاء والضمانات المقدمة منهم ويعد قرار منح الائتمان بالمصرف صحيحا	39.753	9	0.000	توجد علاقة معنوية
6	العلاقة بين تتسم البيانات والمعلومات المتعلقة بالمقترض بالوضوح ويعد قرار منح الائتمان بالمصرف صحيحا	22.689	12	0.030	توجد علاقة معنوية
7	العلاقة بين يتم الاعتماد فقط على الضمان المقدم من المقترض ويعد قرار منح الائتمان بالمصرف صحيحا	19.102	12	0.086	توجد علاقة معنوية
8	العلاقة بين يقوم البنك بتحليل القدرة الإيرادية لطالب الائتمان ويعد قرار منح الائتمان بالمصرف صحيحا	14.220	12	0.287	لا توجد علاقة معنوية
9	العلاقة بين القدرة الإيرادية محدد رئيسي في قبول أو رفض منح الائتمان ويعد قرار منح الائتمان بالمصرف صحيحا	32.925	12	0.001	توجد علاقة معنوية
10	العلاقة بين يمنح الائتمان المصرفي وفقاً لتقارير الاستعلامات ويعد قرار منح الائتمان بالمصرف صحيحا	21.290	9	0.011	توجد علاقة معنوية

المصدر إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2020م

يستنتج الباحثان من بيانات الجدول (3) ما تضمنه هذا الإحصاء الوصفي مؤشرات بين هذه العلاقات والتي نتجت عنها قيم إحصائية تمثلت في درجة المعنوية، وقيمة مربع كاى وقيمة مستوى المعنوية وعلى ضوء ذلك فإن مستوي المعنوية لجميع عبارات الفرضية أقل من (0.05)، فأنها ترفض فرض العدم ويكون الفرض البديل هو فرض الدراسة صحيح.

بذلك يمكن القول إن هنالك دلالة إحصائية بين بيانات المركز المالي واتخاذ قرار منح الائتمان.

وقد كشفت الدراسة التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض أنه صحيح وهذا يعني أن الفرضية التي تنص على أن هنالك علاقة إحصائية بين بيانات المركز المالي واتخاذ قرار منح الائتمان ثبت صحتها ويمكن تعميمها علي مجتمع الدراسة.

خلاصة بأهم النتائج

لقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى عدد من النتائج متمثلة في الآتي:

1- إن إدارة البنوك بالولاية الشمالية- دنقلا تعتمد على القوائم المالية المدققة بعد إرفاقها بتقرير مدقق الحسابات بغرض اتخاذ منح الائتمان.
2- إن البيانات المالية المقدمة من المنشآت طالبة القرض تساعد في اتخاذ قرار ائتماني سليم.
3- إن إدارة البنوك بالولاية الشمالية- دنقلا تعتمد على بيانات المركز المالي المقدمة لها من العملاء في اتخاذ قرار منح الائتمان.
4- إن إدارة البنوك بالولاية الشمالية- دنقلا تعمل على التوازن بين التسهيلات التي تمنحها للعملاء والضمانات المقدمة منهم.
5- إن البيانات والمعلومات الواضحة المتعلقة بالمقترض تساعد في اتخاذ قرار ائتماني سليم.

التوصيات والمقترحات

استنادا إلى النتائج يوصي الباحثان ويقترحان ما يلي:

1- لا بد لإدارات البنوك في الولاية الشمالية – دنقلا المطالبة ببيانات المركز المالي للمنشآت التي تتقدم بطلب الائتمان.
2- على إدارات البنوك في الولاية الشمالية – دنقلا إنشاء أقسام خاصة تقوم بعملية التحليل المالي.
3- على إدارات البنوك في الولاية الشمالية – دنقلا القيام بعملية التحليل المالي لتحديد القدرة الإيرادية لطالب الائتمان.
4- ضرورة المطالبة بالمركز المالي لعدد من السنوات السابقة.
5- ضرورة تدريب العاملين بالإدارة المالية على الطرق والاساليب الرياضية والاحصائية التي تمكنهم من اتخاذ قرار سليم.

قائمة المصادر والمراجع.

- أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000م.
- أشرف خوفو عزيز، استخدام التحليل المالي لأسس القياس المحاسبي في القوائم المالية لتقويم الاداء بالقطاع المصرفي، ماجستير، محاسبة، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، الدراسات العليا، 2002م.
- السيد، أحمد زكريا (2011) الائتمان المصرفي، موسوعة ويكبيديا، تاريخ النشر2011م (htt://nauss.edu.sa/NAUSS/Aradic...ehrResearch)
- عاطف وليم اندراوس، التمويل والادارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2006م.
- عبد العزيز عبد الرحيم، التمويل والادارة المالية في منشآت الأعمال، مطابع السودان للعملة الخرطوم2004م.
- على فهمي، نظم اتخاذ القرارات والانظمة الزكية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2004م.
- كمال حسين إبراهيم، أهداف الادارة ومعايير تقييم المشروعات الاستثمارية، المجلة العلمية للاقتصاد والادارة، العدد30، 2003م.
- ماهر الامين، ايمان انجرو، عبد العزيز الدغيم – التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي – بالتطبيق على المصرف السوري- مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد3- ع28- 2006م

- مبشر حسين محمد أحمد، أثر استخدام اساليب التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار في القطاع المصرفي بالولاية الشمالية، ماجستير، محاسبة، غير منشورة كلية الدراسات العليا، جامعة دنقلا، 2009م.
- محمد صالح الحناوي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية1983م.
- محمد مطر، إدارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقات العلمية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان 1999م.
- مفلح عقل، مقدمة في الادارة المالية، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان 1988م.
- منصور الديومي، دراسات في الاساليب الكمية واتخاذ القرارات، دار صفاء لطباعة والنشر، 2010م.
- منير محمد اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر 2005م.
- مي مصطفى عبد الحميد أحمد، أثر المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية في المصارف العاملة بالولاية الشمالية، ماجستير، محاسبة، غير منشورة كلية الدراسات العليا جامعة دنقلا، 2009م.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Harold Bierman, Jr, seymour smidt- the capital Budgeting decision. New York. macmilan co 1975.
- Murdick. Robert. G.Deming Donald.N.Y.Mcgraw Inc 1968.